التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

في هذا العدد

بلاد الشام في عيون التراثيين	د. محمود الريداوي
حروف الجر بين النيابة و التضمين	د. أحمد مطر العطية
المنازل و الديار	د. وفيق سليطين
مرتكزات التنمية في الفكر الاقتصادي الاسلامي	د. أكرم محمود الحوراني

العدد (112) (ذو الحجة) 1429 هـ (كانون الأول) 2008 السنة الثامنة و العشرون

- - المحتوى - -

١	ـ الافتتاحية: ـ **بلاد الشام في عيون التراثيين** ـ	د. محمود الربداوي	٧
	الدمشقيات		
٢	ـ أضرحة أعلام التاريخ الإسلامي بدمشق	أ. محمد مروان مراد	١٩
٣	ـ محمد أمين المحبي الدمشقي معالمه وعالمه الفكري	سليمى محجوب	٢٧
٤	ـ خوانق دمشق	محمد عيد الخربوطلي	٥١
٥	ـ المنازل والديار	وفيق سليطين	٦٣
٦	ـ دمشق عاصمة كنعانية آرامية	د. علي أبو عساف	٧٣
٧	ـ خطيب دهشة حماة	سناني سناني	٨٣
٨	ـ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي مفسراً	د. عبد العزيز حاجي	١٠٣
٩	ـ التراث والحداثة في الفكر المعماري العربي المعاصر	د. حسام دبس وزيت	١٥١
	اللغويات		
١٠	ـ القسم المحذوف المقدَّر	د. محمد طاهر الحمصي	١٦٧
١١	ـ اعتراضات البغدادي النحوية على العيني	د. هزاع سعد المرشد	١٨٥
١٢	ـ اجتماعات الهمزتين أو الهمز المزدوج	د. محمد خان	٢١١
١٣	ـ حروف الجر بين النيابة والتضمين	د. أحمد مطر العطبة	٢٣٣
١٤	ـ التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية	د. صفية مطهري	٢٦١
	الإسلاميات		
١٥	ـ مرتكزات التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي	د. أكرم محمود الحوراني	٢٧٥
	البلاغة والفن		
١٦	ـ المنهجيات الحديثة في نقد النص التراثي	د. عبد الله أبو هيف	٢٩٧
١٧	ـ قراءة في كتاب (البيئة والإسلام)	أحمد سعيد هواش	٣٢٥

nN

القسَم المحذوف المُقدَّر عند النحاة
حقيقةٌ هو أم ادّعاء
(دراسة تحليلية للقسم المقدّر في القرآن الكريم)

د. محمد طاهر الحمصي(*)

U——————————————— u

القسمُ من أساليب التوكيد التي يلجأ إليها المتكلّمُ لتحقيق ما يتضمّنه جواب القسم وتمكينه في نفس السامع أو لإزالة شكّ السامع وتردّده أو لدفع اعتراضه وإنكاره، إلى غير ذلك من الأغراض التي يُحتاجُ فيها إلى التوكيد. ويتحقّق بالقسم من التوكيد ما لا يتحقّق بغيره، ذلك لأنّ للقسم بُعداً نفسيّاً خاصّاً لا يكون لأساليب التوكيد الأخرى، إذْ يعمدُ فيه المُقسِمُ إلى ما يُعظِّمُه فيُقسمُ به، ثمّ يعمد إلى المُقسَمِ عليه – إنْ كان مُوجباً – فيُلحِقُ به أداةً أو أكثر من أدوات التوكيد الأخرى كاللام، وقد، وإنَّ، ونون التوكيد في الفعل المضارع، نحو: واللهِ لأنا صادقٌ، واللهِ لقد صدقت، واللهِ إنّي صادقٌ أو إنّي لَصادقٌ، واللهِ لأصدُقَنّ.

وقد يَلجأُ المُقْسِمُ إلى التصريح بفعل القسم قبل المُقسَم بهِ، نحو: أُقسِمُ باللهِ لأصدقَنّ، وربّما حَذَفَ المُقسَمَ به بعد فعل القسم، نحو: أُقسِمُ لأصدُقَنّ، وربّما حَذف فعلَ القسم وأبقى المُقسَمَ به، نحو: باللهِ لأصدُقَنّ.

هذا وقد وقعَ القسم في القرآن الكريم كثيراً وتعدّدت صورُه، فثمّةَ أقسامٌ صُرِّحَ فيها بفعل القسم والمُقسَم به كقوله تعالى: **(فيُقْسِمانِ باللهِ لَشهادتُنا أَحَقُّ مِنْ شهادتِهما)** [المائدة: ١٠٧]،

(*) أستاذ جامعي سوري.

وثمّة أقسامٌ لم يُذكَر فيها فعل القسم، بل بُدِئَ القسمُ بذكر المُقسَم به، نحو قوله تعالى: **(قُلْ** بلى وربّي لَتأْتِيَنَّكم عالم الغيب والشهادة**)** [سبأ: ٣]. ويقلّ في القرآن الكريم حذفُ المُقسَم به مع ذكر فعل القسم كما في قوله تعالى: **(**إذْ أقسمُوا لَيَصْرِمُنَّها مُصْبِحينَ**)** [القلم: ١٧].

والقَسَمُ مُنعقِدٌ سواءٌ أُذكرَ القسمُ والمُقسَمُ به معاً أو ذُكِرَ المُقسَمُ به وحده أو ذُكِرَ فعلُ القسم وحده. غيرَ أنّ النحاة في مؤلّفاتهم عامّةً وفي الكتب التي وقَفوها لإعراب القرآن الكريم خاصّةً أعربوا عشرات المواضع جواباً لقسم محذوف حيثُ لا قَسَمَ مصرَّح به، وذلك لشبه تلك المواضع بجواب القسم في الشكل، إذْ رأوها متصدِّرةً بما يتصدّر به جواب القسم عادةً من (لقد) واللام و(إنّ) واللام مع المضارع المؤكّد بالنون. وتبعهم مفسِّرو القرآن الكريم في ذلك، فقدّروا القسم محذوفاً في القرآن في المواضع التي جاءت على شاكلة جواب القسم من غير أن يكون هناك لفظ للقسم.

مواضع القسم المحذوف في القرآن الكريم

آ – قبل (لقد) الواقعة في أوّل الجملة في (١٧٩) موضعاً، نحو قوله تعالى: **(**ولقد علمتم الّذين اعتدَوا منكم في السبت**)**[البقرة: ٦٥]، وقوله تعالى: **(**ولقد نصرَكم اللهُ ببدرٍ وأنتم أذلّة**)**[آل عمران: ١٢٣]، وقوله تعالى: **(**لقد نصركم اللهُ في مواطنَ كثيرة**)**[التوبة: ٢٥].

ب – قبل الفعل المضارع المؤكَّد بالنون المقترن باللام[١]:

١ – في صدر الجملة الابتدائية أو المستأنفة: فيما يربو على أربعين موضعاً، نحو قوله تعالى: **(**ولَتَجدَنَّهم أَحرصَ الناس على حياةٍ**)**[البقرة: ٩٦]، وقوله تعالى: **(**قد نرى تقلّب وجهك في السماء فلَنولِّيَنّكَ قبلةً ترضاها**)**[البقرة: ١٤٤]، وقوله تعالى: **(**لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم**)**[آل عمران: ١٨٦]، وقوله تعالى: **(**اللهُ لا إله إلاّ هو لَيَجْمعَنَّكم إلى يوم القيامة**)** [النساء: ٨٧] .

٢ – في صدر جملة مقول القول: في ستّة مواضع، هي قوله تعالى: **(**وقال لأتّخذنَّ من عبادك نصيباً مفروضاً**)**[النساء: ١١٨]، وقوله تعالى: **(**قال القومُ الّذين استكبروا من قومه لَنُخرجَنّك يا شُعيبُ**)**[الأعراف: ٨٨]، وقوله تعالى: **(**وقال الّذين كفروا لرسلهم لَنُخرجَنَّكم من أرضنا أو لَتعودُنّ في ملّتنا**)**[إبراهيم: ١٣]، وقوله تعالى: **(**قال الّذين غَلبوا على أمرهم لَنَتّخذَنّ عليهم مسجداً**)**[الكهف: ٢١]، وقوله تعالى: **(**ولكن حَقَّ القولُ منّي لأملأنّ جهنّم من الجِنّة والناس أجمعين**)**[السجدة: ٦٣]، وقوله تعالى: **(**وقال لأوتَيَنّ مالاً وولداً**)**[مريم: ٧٧].

(١) يجعل النحاة هذا الفعل جواباً لقسم محذوف

٣ – في صدر صلة الموصول: في قوله تعالى: **(**وإنّ منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فإن أصابتكم مصيبةٌ قال قد أنعمَ اللهُ عليّ إذْ لم أكنْ معهم شهيداً**)**[النساء: ٧٢].

٤ – في الخبر عن الاسم الموصول: في ثمانية مواضع، في قوله تعالى: **(**لَمَنْ تبعَكَ منهم لأملأنّ جهنّم منكم أجمعين**)**[الأعراف: ١٨]، وقوله تعالى: **(**فالّذين هاجروا وأُخرِجوا من ديارهم وأُوذوا في سبيلي وقاتلوا وقُتلوا لأُكَفِّرَنّ عنهم سيّئاتِهم ولأُدخلَنَّهم جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار**)**[آل عمران: ١٩٥]، وقوله تعالى: **(**والّذين هاجروا في الله من بعد ما ظُلموا لَنُبَوِّئَنّهم في الدنيا حسنةً**)**[النحل: ٤١]، وقوله تعالى: **(**والّذين هاجروا في سبيل الله ثمّ قُتلوا أو ماتوا لَيَرزُقَنّهم اللهُ**)** [الحج: ٥٨] ، وقوله تعالى: **(**والّذين آمنوا وعملوا الصالحات لَنُكَفِّرَنّ عنهم سيّئاتِهم ولَنجزِيَنّهم أحسنَ الّذي كانُوا يعملون**)** [العنكبوت: ٧]، وقوله تعالى: **(**والّذين آمنوا وعملوا الصالحات لَنُدخِلَنّهم في الصالحين**)** [العنكبوت: ٩] وقوله تعالى: **(**والّذين آمنوا وعملوا الصالحات لَنُبَوِّئَنّهم من الجنّة غُرَفاً**)** [العنكبوت: ٥٨]، وقوله تعالى: **(**والّذين جاهدوا فينا لَنَهدِيَنّهم سُبُلَنا**)** [العنكبوت: ٦٩].

٥ – في خبر (إنّ) في موضع واحد، في قوله تعالى: **(**وإنّ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنّهم رَبُّكَ أعمالَهم**)** [هود: ١١١] بتشديد (لمّا).

٦ – في جواب (إن) الشرطيّة في ثلاثة مواضع: في قوله تعالى: **(**وإنْ لم تَغفرْ لنا وتَرحمْنا لَنكونَنَّ من الخاسرين**)** [الأعراف: ٢٣]، وقوله تعالى: **(**وإنْ لم يَنتهوا عمّا يقولونَ لَيَمَسَّنّ الّذين كفروا منهم عذابٌ أليمٌ**)** [المائدة: ٧٣]، وقوله تعالى: **(**وإنْ قُوتِلْتم لَنَنْصُرَنّكم**)** [الحشر: ١١].

٧ – في جواب (مَن) الشرطية في قوله تعالى: **(**مَنْ عملَ صالحاً مِن ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمنٌ فلَنُحْيِيَنّهُ حياةً طيّبةً**)** [النحل: ٩٧]. وفي جواب (مَن) المحتملة للشرطية في قوله تعالى: **(**ذلك ومَنْ عاقبَ بمثل ما عوقِبَ به ثمّ بُغِيَ عليه لَيَنصُرَنّه اللهُ**)** [الحج: ٦٠].

٨ – في جواب (لو) الشرطية في قوله تعالى: **(**كلاّ لو تعلمون علمَ اليقينِ لَتَرَوُنّ الجحيم**)** [التكاثر: ٥ ــ ٦].

٩ – في موضع الفاعل في قوله تعالى: **(**ثمّ بدا لهم مِن بَعدِ ما رَأَوا الآياتِ لَيَسْجُنُنّه**)** [يوسف: ٣٥].

١٠ – في جواب النداء في قوله تعالى: **(**يا أيّها الّذين آمنوا لَيَبْلُوَنّكم اللهُ بشيءٍ من الصيد تنالُه أيديكم**)** [المائدة: ٩٤].

ج – قبل اللام المقترنة ب(إن) الشرطية (المسمّاة اللام الموطّئة) :

في نحو خمسة وثلاثين موضعاً، كقوله تعالى: **(**ولئن أصابكم فضلٌ من الله لَيقولَنّ كأنْ لم تكنْ بينكم وبينه مودّةٌ يا ليتني كنت معهم**)** [النساء: ٧٣]، وقوله تعالى: **(**لئن أنجانا من هـذه لَنكونَنّ من الشاكرين**)** [الأنعام: ٦٣]، وقوله تعالى: **(**لئن آتيتنا صالحاً لَنكونَنّ من الشاكرين**)** [الأعراف: ١٨٩].

د – قبل اللام المقترنة ب(سوف): في موضعين، في قوله تعالى: **(**فلَسَوفَ تعلمون**)** [الشعراء: ٤٩]، وقوله تعالى: **(**ولَسوفَ يَرضى**)** [الليل: ٢١].

أقوال النحاة في المواضع السابقة

سأبدأ بعرض آراء الخليل وهي نفسها الآراء التي سجلها سيبويه في كتابه، لأن كتاب سيبويه كان وما يزال عمدة المشتغلين بالنحو قديماً وحديثاً، ثم أنتقل إلى عرض آراء الرضيّ الأستراباذي التي ضمنها شرحه على كافية ابن الحاجب، لأنّ هذا الكتاب يعدّ جماعاً لماسبقه من كتب النحو، ولأنّ لصاحبه نزوعاً إلى الاجتهاد والتأمل والنظر، ثم أختم آراء النحاة القدماء بما أورده ابن هشام في كتابه الشهير مغني اللبيب، ذلك أن ابن هشام يمثّل محطّةً لابدّ من التوقّف عندها في مسيرة النحو العربيّ.

وسألمّ إلمامةً خفيفةً بما سجّله المحدثون من المشتغلين بالنحو في موضوع القسم المحذوف، ذلك لأن الكثرة الكاثرة من هؤلاء المحدثين لا يكادون يتجاوزون في مصنفاتهم النحوية آراء القدماء.

آ ـ الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ) و سيبويه (١٨٠ هـ):

قال سيبويه: (وسألتُه [أي سأل الخليل] عن قوله: لَتَفعلَنّ، إذا جاءت مبتدأةً، ليس قبلها ما يُحلَفُ به، فقال: إنّما جاءت على نيّة اليمين وإنْ لم يُتَكلَّمْ بالمحلوف به).[١]

وقال: (وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ: **(**ولئنْ أرسلْنا ريحاً فرأوه مصفرّاً لَظَلُّوا مِنْ بعدِه يكفرون**)** [الروم: ٥١] فقال: هي في معنى: لَيفعلَنّ، كأنّه قال: لَيَظَلَّنّ، كما تقول: واللهِ لا فعلتُ ذاك أبداً، تريد معنى: لا أفعلُ)[٢].

وقال: (وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ: **(**وإذْ أخذ الله ميثاق النبيّين لَما آتيْتُكم من كتاب وحكمةٍ ثمّ جاءكم رسولٌ مصدّقٌ لما معكم لَتُؤمنُنّ به ولَتَنْصُرُنّه**)** [آل عمران: ٨١]، فقال: ما ههنا بمنزلة الّذي، ودخلتْها اللامُ كما دخلت على إنْ حين قلت: والله لئن فعلتَ لأفعلَنّ، واللامُ الّتي في ما كهذه الّتي في إنْ واللامُ الّتي في الفعل كهذه الّتي في الفعل هنا. ..... ومثلُ ذلك: **(**لمَنْ تبعكَ منهم لأملأنّ**)** [الأعراف: ١٨] إنّما دخلت اللامُ على نيّة اليمين. واللهُ أعلمُ).[٣]

---

(١) الكتاب: ٣:١٠٦

(٢) الكتاب: ٣:١٠٨

(٣) الكتاب: ٣: ١٠٧ ــ ١٠٨.

وقال: (وأمّا قوله عزّ وجلّ: **(**وإنّ كلاًّ لمّا لَيُوفّيَنّهم ربّكَ أعمالَهم**)** [هود: ١١١] فإنّ (إنّ) حرف توكيد، فلها لامٌ كلام اليمين، لذلك أدخلوها كما أدخلوها في **(**إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظٌ**)** [الطارق: ٤]. ودخلتْ اللامُ في الفعل على اليمين، كأنّه قال: (إنّ زيداً لمّا والله لَيفعلَنّ)[١].

وقال: (وقال الله عزّ وجلّ: **(**ثمّ بدا لهم مِن بعد ما رأوا الآيات لَيسجُنُنّه**)** [يوسف: ٣٥] لأنّه موضع ابتداء، ألا ترى أنّك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضلُ، لَحسُنَ كحسنه في (علمت)، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا؟).[٢]

وقال: (وزعم [أي الخليل] أنّه لا يحسن في الكلام (إنْ تأتني لأفعلَنّ) مِن قِبَل أنّ (لأفعلَنّ) تجيءُ مبتدأة. ألا ترى أنّ الرجل يقول: لأفعلَنّ كذا وكذا. فلو قلت: إنْ أتيتني لأكرمَنّك، وإنْ لم تأتني لأغمّنّك، جازَ، لأنّه في معنى: لئن أتيتني لأكرمَنّك ولئنْ لم تأتني لأغمنّك، ولا بدّ من هذه اللام مضمَرةً أو مُظهَرةً لأنّها لليمين، كأنّك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمَنّك. فإنْ قلت: لئن تفعلْ لأفعلَنّ قبحَ، لأنّ (لأفعلَنّ) على أوّل الكلام، وقبح في الكلام أن تُعمِلَ (إنْ) أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتّى تجزمه في اللفظ، ثمّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله فهكذا جرى في كلامهم. ألا ترى أنّه قال عزّ وجلّ: **(**وإنْ لم تغفر لنا وترحمْنا لَنكونَنّ من الخاسرين**)** [الأعراف: ٢٣]، وقال عزّ وجلّ: **(**وإلاّ تغفرْ لي وترحمْني أكنْ من الخاسرين**)** [هود: ٤٧]، لمّا كانت (إن) العاملة لم يحسن ألاّ يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله، فهذا الّذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت).[٣]

ويتبيّن من أقوال سيبويه في المواضع السابقة أنّه ينقل عن الخليل تقدير القسم محذوفاً قبل الفعل المقترن باللام المؤكّد بالنون، وقبل اللام الداخلة على (إن) الشرطية، وقبل اللام الداخلة على (مَن) الموصولة. ولعلّ سيبويه فيما أثبته في كتابه من وجوب تقدير القسم محذوفاً في تلك المواضع قد اختطّ طريقاً سار فيها النحاة والمفسّرون والمعربون من بعده، فحذوا حذوه، ونهجوا منهجه، وكأنّه كفاهم مؤونة التأمّل والنظر.

ب ـ الرّضيّ الإستراباذيّ (٦٨٦ Iهـ):

قال: (إذا تقدّم القسمُ أوّلَ الكلام ظاهراً أو مقدّراً، وبعده كلمة الشرط سواءٌ أكانت (إنْ) أو (لو) أو (لولا) أو أسماء الشرط، فالأكثرُ والأَولى اعتبارُ القسم دون الشرط، فيُجعَل الجوابُ للقسم، ويستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مقامه. أمّا في (إنْ) فكقوله تعالى: **(**لئن أُخرِجوا لا يَخرجون معهم ولئن قوتلوا لا يَنصرونهم**)** [الحشر: ١٢]. وأمّا في (لو)

(١) الكتاب:٣: ١٠٩
(٢) الكتاب: ٣: ١١٠
(٣) الكتاب: ٣: ٦٥ ــ ٦٦

فكقوله تعالى: **(ولو أنّهم آمنوا واتّقوا لَمَثُوبةٌ مِنْ عند الله خيرٌ)** [البقرة:١٠٣]، وقوله تعالى: **(لو تعلمون علم اليقين * لَتَرُوُنّ الجحيم)** [التكاثر: ٥ ــ ٦] أمّا أسماء الشرط فكقوله تعالى: **(وإذْ أخذَ اللهُ ميثاقَ النبيّين لَما آتيتُكم من كتاب وحكمة ثمّ جاءكم رسولٌ مصدّقٌ لما معكم)** إلى قوله: **(لَتؤمِنُنّ به)** [آل عمران: ٨١] وقوله تعالى: **(لَمَنْ تبعك منهم لأملأنّ جهنّم)** [الأعراف: ١٨].[١]

وقال: (قوله [أي ابن الحاجب]: وتقديرُ القسم كاللفظ، أي القسمُ المقدَّر كالملفوظ به، سواءٌ أكان هناك لامٌ موطّئةٌ، كما في قوله: **(لئن أُخرِجوا)**، أو لم يكن، كما في قوله: **(وإنْ أطعتموهم إنّكم لَمشركون)** [الأنعام: ١٢١]. وقال بعضهم[٢]: إنّ قوله: **(إنّكم لَمشركون)** جواب الشرط، والفاء مقدّرٌ، ولم يُقدّر قسماً، وهو ضعيفٌ، لأنّ ذلك إنّما يكون لضرورة الشعر، كقوله:

مَنْ يفعلِ الحسنات اللهُ يشكرُها).[٣]

وهكذا يعدّ الرضيّ القسمَ المقدّر كالقسم المصرَّح به سواءٌ وُجدت اللام الموطّئة أم لم توجد، وهذا ما أشار إليه سيبويه من قبل بقوله: ((ولا بدّ من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً)).

ج – ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١ هـ) :

كرّر ابن هشام أقوال النحاة السابقين، فوقف عند اللام الموطّئة في سياق حديثه عن أقسام اللام، فقال: (الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها لا على الشرط. ومن ثَمّ تُسمّى اللام المؤذِنة، وتسمّى اللامَ الموطّئةَ أيضاً، لأنّها وطّأت الجواب للقسم، أي: مهدته له، نحو: **(لئن أُخرِجوا لا يَخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم لَيُولُّنّ الأدبار)** [الحشر: ١٢]. وأكثرُ ما تدخل على (إنْ)، وقد تدخل على غيرها، كقوله:

لَمتى صلحْتَ لَيُقْضَيَنْ لك صالحٌ ولَتُجْزَيَنَّ إذا جُزيتَ جميلا).[٤]

وأجاز تقدير اللام الموطّئة محذوفةً، فقال: (وقد تُحذَف مع كون القسم مقدَّراً قبل الشرط نحو: (وإنْ أطعتموهم إنّكم لَمشركون)، وقول بعضهم: ليس هنا قسمٌ مقدّرٌ، وأنّ الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله:

مَنْ يفعلِ الحسنات اللهُ يشكرها)[١]

(١) شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ٦: ٢٣٠
(٢) هو الفرّاء، انظر معاني القرآن١: ٦٥ ــ ا: ٦٧ ــ ٢: ١٣٠ ــ ١٣١.
(٣) شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ٦: ٢٣٨
(٤) مغني اللبيب: ٣: ٢٧٣

مردودٌ، لأنّ ذلك خاصٌّ بالشعر، وكقوله تعالى: **(**وإنْ لم يَنتهوا عمّا يقولون لَيَمَسَّنَّ**)** [المائدة: ٧٣]، فهذا لا يكون إلاّ جواباً للقسم)).[٢]

وينكر أنّ تكون تلك اللام موطّئةً حيث يُربَط الجواب بالفاء وحيث يُجزَم الفعل في الجواب وحيث يُحذَف الجواب، قال: (وليست موطّئةً في قوله:

لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى تباريحَ من ليلى فلَلْموتُ أَرْوَحُ

وقوله:

لئن كان ما حُدِّثْتُه اليومَ صادقاً أَصُمْ في نهار القيظ للشمس باديا

وقوله:

أَلْمِمْ بزينبَ إنّ البينَ قد أَفِدا قَلَّ الثواءُ لئنْ كان الرحيلُ غدا

بل هي في ذلك كلّه زائدةٌ كما تقدّمت الإشارة إليه. أمّا الأوّلان فلأنّ الشرط قد أُجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللامُ الموطّئةَ لم يُجَب إلاّ القسم، هذا هو الصحيح. وخالف في ذلك الفرّاءُ، فزعم أنّ الشرط قد يجاب مع تقدّم القسم عليه. وأمّا الثالث فلأنّ الجواب قد حُذف مدلولاً عليه بما قبل (إنْ)، فلو كان ثَمّ قسمٌ مقدّرٌ لزم الإجحافُ بحذف جوابين).[٣]

ورأى أنّ جملة القسم إنْ لم تكن مذكورةً قبل (لأفعلَنّ) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) وجب تقديرها، فقال: ((وحيث قيل: (لأفعلنّ) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) ولم يتقدّم جملةُ قسم فثَمّ جملةُ قسم مقدَّرة، نحو: (لأعذِّبنّه عذاباً شديداً) [النمل: ٢١] الآية **(**ولقد صدقكم اللهُ وعده**)** [آل عمران: ١٥٢]، **(**ولئن أُخرجوا لا يَخرجون معهم**)** [الحشر: ١٢]. واختُلف في نحو: لَزيدٌ قائمٌ، ونحو: إنّ زيداً قائمٌ، أو لَقائمٌ، هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا؟)).[٤]

د ـ آراء النحاة المحدثين :

لم يخالف النحاة المحدثون أقوال سابقيهم، فقدّروا القسم محذوفاً حيث قدّره من قبلهم.[٥] وقد تجد من بينهم من يضعّف تقدير القسم قبل اللام الواقعة في جواب (إن) الشرطية، مثال ذلك قول عباس حسن: ((بقي شيء آخر، ما نوع اللام في قوله تعالى في سورة الأعراف: **(**وإنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لنكونَنّ من الخاسرين**)** [الأعراف: ٢٣]، أهي اللام الداخلة على جواب قسم محذوف، كما يصرّح بهذا بعض المفسّرين مجاراةً للشائع بين النحاة. إنْ صحّ هذا

---

(١) سبقت الإشارة إلى أنّ هذا القول للفرّاء.
(٢) مغني اللبيب: ٣: ٢٧٦
(٣) مغني اللبيب: ٣: ٢٧٧ ــ ٢٧٨
(٤) مغني اللبيب: ٦: ٥١٣
(٥) انظر النحو الوافي: ٤: ٤٨٦، جامع الدروس العربية: ٣: ٢٦٥

الرأي كان قائماً على أساس من الحذف والتقدير والتأويل، وكان مساوياً في قوته اللغوية للرأي الآخر الذي يجيز دخول اللام في جواب (إن) الشرطية أحياناً، بل إنّ هذا الرأي أقوى، لابتعاده عن التأويل في القرآن من غير داعٍ. لكنّ كثرة النحاة ترتضي أنها اللام الداخلة على جواب القسم مستندين في هذا إلى حكم خاصّ من أحكام (إن) الشرطية، هو أنّها إذا وقع بعدها فعل الشرط مضارعاً مجزوماً بها كان من المستقبح مجيء لام اليمين في جوابها، فلا يستحسن أن يقال: إن تزرْني لأكرمنّك، لأنّ اللام تمنع (إنْ) من العمل مع أنه ظهر عملها في فعل الشرط. فإن كان فعل شرطها ماضياً – ويدخل في هذا المضارع المسبوق بـ(لم) – فإن عملها الجزم فيه لا يكون ظاهراً، فيجوز دخول لام اليمين في جوابها فيصحّ من غير قبح أن يقال: إن زرتني لأكرمنّك)).[1]

أقوال المفسّرين

لعلّ من المفيد أن تُصنَّف أقوال المفسّرين صنفين: أقوال المفسرين من أهل النحو، وأقوال المفسّرين من غير أهل النحو، ليلحظ القارئ ما بين الفريقين من تشابه أو اختلاف في التفسير.

آ ـ أقوال المفسّرين من أهل النحو:

١ ـ الزجّاج (٣١١ هـ) وتفسيره (معاني القرآن وإعرابه) :

يترجّح تفسيره بين التفسير اللغويّ للقرآن وإعرابه، ويكاد الإعرابُ يطغى على التفسير في بعض المواضع منه. ونراه في كتابه هذا يذهب إلى تقدير القسم قبل (لقد) في قوله تعالى: **(**ولقد علموا لَمَنِ اشتراه ما له في الآخرة من خلاقٍ ولَبئسَ ما اشترَوا به أنفسهم لو كانوا يعلمون**)** [البقرة: ١٠٢]، فيقول: ((ودخولُ اللام في (لقد) على جهة القسم والتوكيد. وقال النحويون في **(**لَمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق**)** قولين:[2] جعلَ بعضهم (مَنْ) بمعنى الشرط، وجعل الجواب **(**ما له في الآخرة من خلاق**)**. وهذا ليس بموضع شرط ولا جزاء، ولكن المعنى: ولقد علموا الّذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق، كما تقول: والله لقد علمت لَلّذي جاءك ما له مِنْ عقل. فأمّا دخول اللام في الجزاء في غير هذا الموضع وفيمن جعل هذا الموضع موضع شرطٍ وجزاء، مثل قوله: **(**ولئن جئتَهم بآيةٍ لَيقولَنَّ الّذين كفروا**)**[الروم: ٥٨]، ونحو: **(**ولئن أتيتَ الّذين أُوتُوا الكتاب بكلّ آيةٍ ما تبعوا قبلَتك**)**[البقرة: ١٤٥]، فاللامُ الثانية هي لامُ القسم في الحقيقة، لأنك إنّما تحلفُ على فعلك لا على فعل غيرك في قولك:

(١) النحو الوافي: ٤: ٤٥٨ (الحاشية).

(٢) لم يذكر إلاّ قولاً واحداً هو جعل (مَنْ) شرطية، والقول الثاني هو جعلها موصولة، وإليه ذهب المؤلّف.

لئن جئتني لأكرمَنّك. فزعم بعض النحويين أنّ اللام لمّا دخلت في أوّل الكلام أشبهت القسم فأجيبت بجوابه، وهذا خطأ، لأنّ جواب القسم ليس يشبه القسم، ولكن اللام الأولى دخلت إعلاماً أنّ الجملة بكمالها معقودةٌ للقسم، لأنّ الجزاء وإن كان للقسم عليه، فقد صار للشرط فيه حظٌّ، فلذلك دخلت اللامُ)).[1]

ويرفض قول من قال: إنّ (لئن) إذا وليها الفعل الماضي أشبهت (لو)، وأُجيبت بجوابها، فيقول: ((وقوله عزّ وجلّ: **(**ولئن أتيتَ الّذين أوتوا الكتاب بكلّ آيةٍ ما تبعوا قبلتك**)**، زعم بعضُ النحويين[2] أنّ (لئن) أجيب بجواب (لو)، لأنّ الماضي وليها كما ولي (لو) فأجيب بجواب (لو)، ودخلت كلّ واحدةٍ منهما على أختها. قال عزّ وجلّ: **(**ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفرّاً لَظلُّوا من بعده يكفرون**)** [الروم: ٥١]، فجرى مجرى: لو أرسلنا ريحاً. وكذلك قال الأخفش بهذا القول، قال سيبويه وجميع أصحابه: (إنّ معنى لَظلُّوا من بعده يكفرون) لَيَظلَنّ. ومعنى (لئن) غير معنى (لو) في قول الجماعة، وإن كان هؤلاء قالوا إنّ الجواب متّفقٌ، فإنّهم لا يدفعون أنّ معنى (لئن) ما يستقبل، ومعنى (لو) ماض. وحقيقة معنى (لو) أنّها يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، تقول: لو أتيتني لأكرمتك، أي: لم تأتني فلم أكرمك، فإنّما امتنع إكرامي لامتناع إتيانك. ومعنى (إنْ) و (لئنْ) أنّه يقع الشيء فيهما لوقوع غيره في المستقبل، تقول: إنْ تأتني أكرمْك، فالإكرام يقع بوقوع الإتيان، فهذه حقيقة معناهما)).[3] بيدَ أنّه حين عرض لقوله تعالى: **(**ولئن شئنا لنذهبَنّ بالّذي أوحينا إليك**)** [الإسراء: ٨٦] شرح معنى (لئن) بمعنى (لو)، فقال: ((أي: لو شئنا لمحوناه من القلوب ومن الكتب حتى لا يوجد له أثر))[4].

ويذهبُ إلى تقدير القسم قبل الفعل المضارع المقترن باللام المؤكّد بالنون في قوله تعالى: **(**لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم ولَتسمعُنَّ من الّذين أوتُوا الكتاب من قبلكم ومن الّذين أشركوا أذىً كثيراً**)** [آل عمران: ١٨٦]، فيقول: (وقوله عزّ وجلّ: **(**لَتُبلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم**)** معناه لتختَبَرُنّ، أي: تقع عليكم المحن، فيعلم المؤمن من غيره. وهذه النون دخلت مؤكّدة مع لام القسم. وقوله عزّ وجلّ: **(**ولَتسمعُنَّ من الّذين أُوتُوا الكتاب من قبلكم ومن الّذين أشركوا أذىً كثيراً**)**.[5]

٢ ـ الزمخشريّ (٥٣٨ هـ) وتفسيره (الكشاف عن حقائق التنزيل):

يلتزم الزمخشريّ في تفسيره تقدير القسم قبل الفعل المقترن باللام المؤكّد بالنون في نحو قوله تعالى: **(**وإنّ منكم لَمَنْ لَيُبطِّئَنّ**)** [النساء: ٧٢]. قال: (واللامُ في (لَمَنْ) للابتداء بمنزلتها

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١: ١٨٦.
(٢) هو الفرّاء، ذكر ذلك في معاني القرآن: ١: ٨٤ ،وذكر الأخفش في معاني القرآن١: ٣٤٢ أنّ ذلك تفسيرٌ للمعنى.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١: ٢٢٣ ــ ٢٢٤.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣: ٢٥٨.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ١: ٤٩٥ ــ ٤٩٦.

في قوله: **(**إنّ الله لغفور**)** [النحل: ١٨]، وفي (ليبطّئنّ) جواب قسم محذوف، تقديره: وإنْ منكم لَمنْ أقسم بالله لَيبطّئنّ، والقسم وجوابه صلة (مَنْ).(١) وقوله تعالى: **(**الله لا إله إلاّ هو لَيَجمعَنَّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه**)** [النساء: ٨٧]. قال الزمخشريّ: (لا إله إلاّ هو) إمّا خبر المبتدأ، وإمّا اعتراض، والخبر (ليجمعنكم). ومعناه: اللهُ واللهِ ليجمعنّكم إلى يوم القيامة).(٢)

ودعا اللامَ التي تسبق المضارع المقترن باللام المؤكّد بالنون اللامَ الموطّئة سواء دخلت على (إن) الشرطية أم على (مَنْ) الشرطية أم على (ما) الزائدة، مثال ذلك قوله تعالى: **(**قال اخرج منها مذؤوماً مدحوراً لَمَنْ تبعك منهم لأملأنّ جهنّم منكم أجمعين**)** [الأعراف: ١٨]، قال: (واللامُ في (لَمَنْ تبعك) موطّئةٌ للقسم، و(لأملأنّ) جوابه، وهو سدٌّ مسدّ جواب الشرط)(٣). ولمّا عرض لقوله تعالى: **(**إنّ الله يمسكُ السمواتِ والأرضَ أنْ تزولا ولئنْ زالتا إنْ أمسكهما من أحدٍ من بعده إنّه كان حليماً غفوراً**)** [فاطر: ٤١]، قال: ((و(إنْ أمسكهما) جواب القسم في (ولئنْ زالتا)، سدّ مسدّ الجوابين))(٤). وفي قوله تعالى: **(**وإنّ كلاًّ لَما لَيُوفّينّهم ربُّك أعمالهم**)** [هود: ١١١]، قال: ((ليوفّيَنّهم) جواب قسم محذوف، واللامُ في (لَمَا) موطّئةٌ للقسم، و(ما) مزيدة. والمعنى: وإنّ جميعهم والله ليوفّيَنّهم ربّك أعمالهم))(٥).

وكذلك عدَّ القسم مقدّراً قبل (لقد) في نحو قوله تعالى: **(**لقد سمع اللهُ قولَ الّذين قالوا إنّ الله فقيرٌ ونحن أغنياءُ سنكتب ما قالوا**)** [آل عمران: ١٨١]، فقال: ((فإنْ قلت: كيف قال: (لقد سمع)، ثمّ قال: (سنكتب)، وهلاّ قيل: ولقد كتبنا، قلت: ذكرَ وجودَ السماع أوّلاً مؤكّداً بالقسم، ثمّ قال: (سنكتب) على جهة الوعيد))(٦).

٣ ـ أبو حيّان (٧٥٤ هـ) وتفسيره (البحر المحيط):

رأى أبو حيّان في تفسيره أنّ اللام في (لقد) هي لام التوكيد، وهي تشبه لام الابتداء، غير أنّه أجاز فيها وجهاً آخر، هو أن تكون واقعةً في جواب قسم محذوف، وذلك في قوله تعالى: **(**ولقد علمتم الّذين اعتدوا منكم في السبت**)** [البقرة: ٢٤٥]، قال: ((اللامُ في (لقد) هي لام التوكيد، وتسمّى لام الابتداء في نحو: (لَزيدٌ قائمٌ). ومن أحكامها أنّ ما كان في حيّز خبرها لا يتقدّم عليها إلاّ إذا دخلت على خبر (إنّ) على ما قُرّر في النحو. وقد صنّف بعض النحويين

(١) الكشاف: ١: ٥٤١.
(٢) الكشاف: ١: ٥٥٠.
(٣) الكشاف: ٢: ٧١.
(٤) الكشاف: ٣: ٣١٠.
(٥) الكشاف: ٢: ٢٩٥.
(٦) الكشاف: ١: ٤٨٤.

كتاباً في اللامات ذكرها فيه وأحكامها. ويحتمل أن تكون جواباً لقسم محذوف، ولكنّه جيء [بها] على سبيل التوكيد لأنّ مثل هذه القصة يمكن أن يبهتوا في إنكارها، وذلك لما نال في عقبى أولئك المعتدين من مسخهم قردةً، فاحتيج في ذلك إلى التوكيد وأنّهم علموا ذلك حقيقةً))[1].

ورأى أنّ اللام في (لئن) موطّئةٌ للقسم، قال حين عرض لقوله تعالى: **(**ولئن قُتلتم في سبيل الله أو متّم لَمغفرةٌ من الله ورحمةٌ خيرٌ ممّا يجمعون**)** [آل عمران: ١٥٧]: ((وأكّد ذلك بالقسم، لأنّ اللام في (لئن) هي اللامُ الموطّئة للقسم، وجواب القسم هو (لَمغفرة).[2] ولكنّه أنكر أن تكون اللام موطّئةً للقسم في قول الأعشى:

لئنْ مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنا هن دماء القوم ننتقلُ

فقال فيها: ((فاللامُ في (لئن) زائدةٌ، وليست موطّئةً لقسم قبلها، فلذلك جزم في قوله: (لا تُلفنا)، وقد احتجّ بهذا الفرّاء في زعمه أنّه إذا اجتمع القسم والشرط وتقدّم القسم ولم يسبقهما ذو خبرٍ أنّه يجوز أن يكون الجواب للقسم وهو الأكثر وللشرط. ومذهب البصريين يحتّم الجواب للقسم خاصّةً))[3].

وقدّر القسمَ في كلّ موضع دخلت فيها اللامُ على الفعل المضارع المؤكّد بالنون كما في قوله تعالى: **(**اللهُ لا إله إلاّ هو لَيجمعنّكم إلى يوم القيامة**)** [النساء: ٨٧][4] وقوله تعالى: **(**وإنْ لم ينتهوا لَيمسَّنَّ الّذين كفروا منهم عذابٌ أليمٌ**)** [المائدة: ٧٣][5] وقوله تعالى: **(**لَتجدنَّ أشدَّ الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود والّذين أشركوا**)** [المائدة: ٨٢][6] وقوله تعالى: **(**وإنّ كلاًّ لَما لَيوفّيَنّهم رَبُّكَ أعمالهم**)** [هود: ١١١][7].

ب ـ أقوال المفسّرين من غير أهل النحو

١ ـ الطبريّ: محمد بن جرير (٣١٠ هـ) وتفسيره (جامع البيان في تأويل القرآن):

أكثرُ اعتماد الطبريّ في تفسيره على الحديث الشريف وعلى المأثور من أقوال الصحابة والتابعين، ومع ذلك نجد له في مواضع من تفسيره التفاتاتٍ نحويةً، يذهب فيها مذهب أهل النحو من تحكيم القاعدة في التركيب القرآنيّ تحكيماً صارماً، فإذا هو يردّد أقوالهم ويصنع

(١) البحر المحيط: ١: ٢٤٥.
(٢) البحر المحيط: ٣: ٩٥، وانظر مثل ذلك في المصدر نفسه ٣: ٩٧ و ٤: ٤٤٠.
(٣) البحر المحيط: ٦: ٧٨
(٤) البحر المحيط: ٣: ٣٣٢
(٥) البحر المحيط: ٣: ٣٣٦
(٦) البحر المحيط: ٤: ٤
(٧) البحر المحيط: ٥: ٢٦٦ ــ ٢٦٧

صنيعهم في نحو قوله تعالى: **(**ولقد علموا لَمَن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق**)** [البقرة: ١٠٢]، فيقول: ((قال أبو جعفر [الطبريّ]: وأمّا قوله: (لَمَن اشتراه) فإنّ (مَنْ) في موضع رفع، وليس قوله: (ولقد علموا) بعامل فيها، لأنّ قوله: (ولقد علموا) بمعنى اليمين، فلذلك كانت في موضع رفع، لأنّ الكلام بمعنى: والله لَمَن اشترى السحر ماله في الآخرة من خلاق. ولكون قوله: (قد علموا) بمعنى اليمين حُقّقت بلام اليمين، فقيل: (لَمَن اشتراه) كما يقال: أقسمُ لَمن قام خيرٌ ممّن قعد، وكما يقال: قد علمتَ لَعمرُو خيرٌ من أبيك. وأمّا (مَن) فهو حرف جزاء. وإنّما قيل (اشتراه) ولم يُقَلْ: يشتروه، لدخول لام القسم على (مَن). ومن شأن العرب إذا أحدثت على حرف الجزاء لامَ القسم ألاّ ينطقوا في الفعل معه إلاّ بـ(فعلَ) دون (يفعلُ) إلاّ قليلاً كراهية أن يُحدثوا على الجزاء حادثاً وهو مجزوم، كما قال الله جلّ ثناؤه: **(**لئن أخرجوهم لا يَخرجون معهم**)** [الحشر: ١٢]. وقد يجوز إظهار فعله بعده على (يفعل) مجزوماً، كما قال الشاعر:

لئنْ تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيعلمُ ربّي أنّ بيتيَ واسعُ))[١].

وعندما عرض لقوله تعالى: **(**ولو أنّهم آمنوا واتّقوا لَمَثُوبةٌ من عند الله خيرٌ لو كانوا يعلمون**)** [البقرة: ١٠٣] قال: (وقد زعم بعضُ نحويّي البصرة[٢] أنّ قوله: **(**ولو أنّهم آمنوا واتّقوا لّمثوبةٌ من عند الله خيرٌ**)** ممّا اكتُفيَ بدلالة الكلام على معناه عن ذكر جوابه، وأنّ معناه: ولو أنّهم آمنوا واتّقوا لأثيبوا، ولكنّه استغنى بدلالة الخبر على المثوبة عن قوله: لأثيبوا. وكان بعض نحويّي أهل البصرة ينكر ذلك، ويرى أنّ جواب قوله (ولو أنّهم آمنوا واتّقوا) (لمثوبة)، وأنّ (لو) إنّما أجيبت بالمثوبة، وإنْ كان أُخبر عنها بالماضي من الفعل لتقارب معناه من معنى (لئن) في أنّهما جزاءان، فإنّهما جوابان للإيمان. فأدخل جواب كلّ واحدةٍ على صاحبتها، فأجيبت (لو) بجواب (لئن) و(لئن) بجواب (لو) لذلك، وإن اختلفت أجوبتهما. فكانت (لو) من حكمها وحظّها أن تجاب بالماضي من الفعل، وكانت (لئن) من حكمها وحظّها أن تجاب بالمستقبل من الفعل، لما وصفنا من تقاربهما، فكان يتأوّل معنى قوله: (ولو أنّهم آمنوا واتّقوا): ولئن آمنوا واتّقوا لمثوبةٌ من عند الله خيرٌ)[٣].

ورجّح أن تكون اللامُ موطّئةً للقسم في قوله تعالى: **(**ولَمَن صبرَ وغفرَ إنّ ذلك لَمِنْ عزم الأمور**)** [الشورى: ٤٣]، قال: ((واختلف أهل العربية في وجه دخول (إنّ) في قوله: (إنّ ذلك لمن عزم الأمور) مع دخول اللام في قوله: (ولمن صبر وغفر)، فكان نحويُّ البصرة

(١) تفسير الطبري: ٢: ٤٥١ ــ ٤٥٢
(٢) هو الأخفش، انظر معاني القرآن ١: ٣٤٢
(٣) تفسير الطبريّ ٢: ٤٥٨

يقول في ذلك: أمّا اللامُ التي في قوله: (ولمن صبر وغفر) فلام الابتداء، وأمّا (إنّ ذلك) فمعناه ــ والله أعلم ــ إنّ ذلك منه من عزم الأمور. وقال: قد تقول: مررت بالدار الذراعُ بدرهم، أي: الذراع منها بدرهم، ومررت ببرّ قفيزٌ بدرهم، أي: قفيزٌ منه بدرهم. قال: وأمّا ابتداء (إنّ) في هذا الموضع فمثل: **(**قل إنّ الموت الذي تفرّون منه فإنّه ملاقيكم**)** [الجمعة: ٨] يجوز ابتداء الكلام، وهذا إذا طال الكلام في هذا الموضع. وكان بعضهم يستخطئ هذا القول، ويقول: إنّ العرب إذا أدخلت اللام في أوائل الجزاء أجابته بجوابات الأيمان: بـ(ما) و(لا) و(إنّ) واللام. قال: وهذا من ذاك. قال: ولو قال: لئن قمتَ إنّي لقائمٌ، لجاز، ولا حاجة به إلى العائد، لأنّ جواب اليمين قد يكون فيه العائد وقد لا يكون. ألا ترى أنّك تقول: لئن قمت لأقومَنّ، ولا أقوم، وإنّي لقائمٌ، فلا تأتي بعائد. قال: وأمّا قولهم: مررت بدارٍ الذراعُ بدرهمٍ وببرٍّ قفيزٌ بدرهمٍ، فلا بدّ من أنْ يتّصل الأوّلُ بالعائد. وإنّما يُحذَفُ العائدُ فيه لأنّ الثاني تبعيضٌ للأوّل، مررتُ ببرٍّ بعضُه بدرهم، وبعضُه بدرهم. فلمّا كان المعنى التبعيضَ حُذف العائدُ. وهذا القول الثاني عندي أولى بالصواب للعلل التي ذكرناها).[١]

٢ ـ البغويّ: الحسين بن مسعود (٥١٦ هـ) وتفسيره (معالم التنزيل):

يلتزم البغويّ تقدير القسم قبل الفعل المضارع المؤكّد بالنون المقترن باللام، قال: ((قوله تعالى: **(**الله لا إله إلاّ هو لَيَجمعَنّكم**)** [النساء: ٨٧] اللامُ لامُ القسم، وتقديره: والله لَيَجمعَنّكم في الموت وفي القبور إلى يوم القيامة)).[٢] وقال في قوله تعالى: **(**وإنْ كلاًّ لَما لَيُوفِّيَنّهم ربّك أعمالهم**)** [هود: ١١١]: ((وقيل: (ما) بمعنى (مَنْ)، تقديره: لَمَنْ لَيُوَفِّيَنّهم، واللامُ في (لَما) لامُ التأكيد التي تدخل على خبر (إنّ)، وفي (ليوفّينّهم) لامُ القسم، والقسمُ مضمَرٌ، تقديرُه: واللهِ لَيُوَفّينّهم ربُّك أعمالهم، أي جزاءَ أعمالهم)).[٣]

٣ ـ القرطبيّ: محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١ هـ) وتفسيره (الجامع لأحكام القرآن):

يرى القرطبيّ أنّ كلّ لام بعدها نون مشدّدة في المضارع هي لام واقعة في جواب القسم، قال: ((قوله تعالى: **(**لا إله إلاّ هو لَيَجمعَنّكم إلى يوم القيامة لا ريبَ فيه ومَنْ أصدقُ من الله حديثاً**)** [النساء: ٨٧]، قوله تعالى: **(**لا إله إلاّ هو**)** ابتداءٌ وخبرٌ. واللامُ في (ليجمعنّكم) لامُ

(١) تفسير الطبريّ ٢١: ٥٥١
(٢) تفسير البغويّ ٢: ٢٥٨
(٣) تفسير البغويّ ٤: ٢٠٣

القسم. نزلت في الذين شكّوا في البعث، فأقسم الله تعالى بنفسه. وكلُّ لامٍ بعدها نون مشدّدة فهو لام القسم)).[١]

وأجاز في قوله تعالى: **(لَمَنْ تبعكَ منهم لأملأنّ جهنّم منكم أجمعين)** [الأعراف: ١٨] أن تكون اللام الأولى موطّئةً للقسم، قال: ((اللامُ لامُ القسم، والجوابُ (لأملأنّ جهنم). وقيل: (لَمَنْ تبعك) لام توكيد، (لأملأنّ) لام قسم)).[٢]

أقوال المعربين

جرى معربو القرآن الكريم على تقدير القسم في مواضع كثيرة، نجد ذلك عند أبي جعفر النحّاس (٣٣٨ هـ) في كتابه إعراب القرآن، مثال ذلك إعرابه اللام في (ليبطّئن) لام القسم المقدّر في قوله تعالى: **(وإنّ منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنّ)** [النساء: ٧٢]، قال: ((اللامُ الأولى لامُ التوكيد والثانية لامُ القسم و(مَنْ) في موضع نصب، وصلتها (ليبطّئنّ)، لأنّ فيه معنى اليمين، والخبر (منكم))).[٣] ونجد ذلك أيضاً عند أبي البقاء العكبريّ (٦١١ هـ) في كتابه إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، قال في قوله تعالى: **(ولنبلوَنّكم بشيء من الخوف والجوع)** [البقرة: ١٥٥]: ((قوله تعالى: (ولنبلونّكم) جواب قسم محذوف))[٤]. غير أن العكبريّ لم يقدّر القسم محذوفاً إلاّ قبل اللام الداخلة على المضارع المؤكّد بالنون كما في المثال السابق، ومع اللام الموطّئة الداخلة على (إن) الشرطية كما في قوله تعالى: **(ولئن أتيتَ الذين آمنوا بكلّ آية ما تبعوا قبلتك)** [البقرة: ١٤٥]، قال: ((قوله تعالى: (ولئن أتيت) اللام موطّئة للقسم، وليست لازمة بدليل قوله: **(وإنْ لم ينتهوا عمّا يقولون)** [المائدة: ٧٣])).[٥] وأمّا في غير هذين الموضعين فلا يقدّر القسم، مثال ذلك قوله تعالى: **(وإنْ أطعتموهم إنّكم لمشركون)** [الأنعام: ١٢١]، قال: (قوله تعالى: **(إنّكم لمشركون)** حذف الفاء من جواب الشرط، وهو حسن، إذْ كان الشرط بلفظ الماضي، وهو هنا كذلك، وهو قوله: (وإنْ أطعتموهم)).[٦] وهذا الإعراب موافقٌ لرأي الفرّاء لأنه يجيز حذف الفاء من جواب الشرط في غير ما ضرورة، وهو مخالفٌ لرأي سيبويه والرضيّ وابن هشام، لأنّهم لا يجيزون حذف الفاء إلاّ في الضرورة.[٧]

---

(١) تفسير القرطبيّ ٥: ٣٠٥
(٢) تفسير القرطبيّ ٧: ١٧٦
(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٨.
(٤) إملاء ما منّ به الرحمن ١: ٦٩.
(٥) إملاء ما منّ به الرحمن ١: ٦٨.
(٦) إملاء ما منّ به الرحمن ١: ٢٦٠.
(٧) انظر الكتاب ٣: ٦٥ ــ ٦٦ ومعاني الفرّاء ١: ٦٥ وشرح الرضيّ ٦: ٢٣٨ والمغني ٣: ٢٧٦.

تحليل ومناقشة

الأصلُ في تقدير عنصر محذوف من الجملة أو التركيب احتياجُ المعنى إليه وعدمُ استواء الدلالة إلاّ به ووجودُ القرينة المعيّنة له، ولن تجد في جميع المواضع التي قدّر النحاةُ فيها قَسَماً محذوفاً حاجةً معنويّةً إلى ذلك التقدير. ثمّ إنّ للقَسَم شأناً خاصّاً يحول بينه وبين تقديره محذوفاً في الكلام، ذلك أنّ القسم يمثّل شيئاً من ثقافة الأمة وتقاليدها وقيمها الروحية، فلا يقسم المتكلم إلاّ بما يعظّمه، ولقد كان من تعظيم القسم أنْ حَدَّ الإسلامُ للحنث بالقسم عقوبةً يكفّر بها المُقْسِمُ عن حنثه بيمينه، ومن هنا لا يستطيع أحد أن يتأوّل على لسان أحد قسماً لم ينطق به. هذا هو القول فيما يتّصل بالمعنى والدلالة، وأمّا القول فيما يتّصل بالقرينة، فقد اعتمد النحاة على ثلاث قرائن لفظية سوّغت لهم تقدير القسم. القرينةُ الأولى: اللامُ سواءٌ أكانت موطّئةً للقسم ــ بحسب زعمهم ــ أم رابطةً لجواب القسم داخلةً على المضارع المؤكَّد بالنون أو على (قد) أو على (سوف). والقرينةُ الثانية: تجرّد جواب الشرط من الفاء حيث يجب أن يقترن بالفاء كما في قوله تعالى: **(**وإنْ أطعتموهم إنّكم لَمشركون**)**. والقرينةُ الثالثة: امتناعُ المضارع من الجزم في جواب الشرط الجازم كما في قوله تعالى: **(**ولئنْ خرجتم لا يخرجون معكم**)**.

واعتمد النحاة فيما ذهبوا إليه على حجج عقلية محضة، فلقد وضعوا قاعدةً لوجوب توكيد المضارع بالنون تقول: يجب توكيد المضارع بالنون إذا وقع جواباً للقسم وكان مقترناً باللام، فلمّا رأوا المضارع مؤكّداً بالنون مقترناً باللام من غير أن يسبق بالقسم قدّروا قسماً محذوفاً لتسلم لهم قاعدتهم، ولمّا رأوا اللامَ المؤكِّدة الداخلة على أداة الشرط يكثر أن يجيء جواب الشرط بعدها فعلاً مضارعاً مؤكّداً بالنون مقترناً باللام جعلوها مؤذنةً بقسم مقدّر محذوف، وسمّوها اللامَ الموطّئة للقسم. وكانوا قد أوجبوا اقتران جواب الشرط بالفاء في مواضع مخصوصة، فلمّا رأوا جواب الشرط خالياً من الفاء في بعض هذه المواضع خرّجوا هذه الظاهرة على أنّ الجواب للقسم لا للشرط وزعموا أنّ ثمةَ قسماً محذوفاً، وسلّموا أنّ تقدير الفاء في جواب الشرط لا يصحّ إلاّ في ضرورة الشعر. واستقرّ عندهم أن المضارع يجزم في جواب الشرط الجازم، فلمّا رأوا المضارع في هذا الموضع غير مجزوم علّلوا ذلك بوقوعه جواباً للقسم المحذوف المقدّر لأنّ المضارع لا يُجزَم في جواب القسم. وأمّا اللام الداخلة على (قد) وعلى (سوف) فقد أوجب بعض النحاة أن تكون اللام الواقعة في جواب القسم للخروج من شبهة كونها لامَ الابتداء. وهكذا جرى النحاة في تقديرهم للقسم على استنباط علل ذهنيّة للخروج من اضطراب قاعدةٍ قعّدوها أو للتخلّص من تخلّف أصل أصّلوه. صعبَ عليهم أن يعيدوا النظر في قواعدهم أو أن يُفرِّعوا عليها قواعد أخرى واستثناءات

تجعلها أكثر دقةً وألصق بواقع اللغة وروحها، فذهبوا إلى ادّعاء قسم محذوف يحفظ لهم قواعدهم، ويغنيهم عن تعديلها أو تغييرها.

وإنّك لَترى أنّ الحجج التي احتجّ بها النحاة على وجود قسم محذوف كلّها حججٌ مجتلَبةٌ لخدمة صناعتهم النحوية ليس غير، ولقد كان في وسعهم أن يتجنّبوا تقدير القسم لو تخلّوا عن صرامة تمسّكهم بحرفية قواعدهم. ولو سلّموا أنّ المضارع يجيء مؤكَّداً بالنون مقترناً باللام في غير جواب القسم لَما احتاجوا إلى تقدير القسم، ولهان عليهم أن يقولوا: إنّ اللام في ذلك المضارع هي لام التوكيد فحسب. ولو قبلوا أن الفاء الرابطة لجواب الشرط يمكن حذفها عندما يكون السياق كاشفاً عن معنى السببية لحسُنَ عندهم أن تكون جملة (إنّكم لمشركون) جواباً للشرط لا للقسم في قوله تعالى: **(**وإنْ أطعتموهم إنّكم لمشركون**)**. ولو رأوا أنّ اللام التي سمّوها الموطّئة هي لام للتوكيد تأتي في مطلع الجملة لتسم الجملة من أول الأمر بالتوكيد وليست دالّةً على قسم محذوف لسهل عليهم أن يسمّوها لام التوكيد وألاّ يجعلوا الفعل المضارع الذي قد يأتي بعدها مؤكّداً بالنون جواباً لذلك القسم المتوهَّم، ولعدّوا الجواب حينئذ للشرط لا للقسم في نحو قوله تعالى: **(**لئن شكرتم لأزيدنّكم**)** [إبراهيم: ٧]، ولحملوا الشواهد الشعرية التي جاء فيها المضارع مجزوماً في الجواب بعد اللام الداخلة على (إن) الشرطية على الأصل فيها ولم يحملوها على الشذوذ، نحو قول الأعشى:[١]

لئنْ مُنِيتَ بنا عن غِبّ معركةٍ لا تُلْفِنا عن دماء القوم ننتقلُ

ونحو قول الآخر:[٢]

لئنْ كان ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادقاً أصُمْ في نهار القيظ للشمس باديا

والعجب من صنيع النحاة البصريين حين قدّروا اللام الموطّئة للقسم محذوفةً تجنّباً لتقدير الفاء الرابطة لجواب الشرط في نحو قوله تعالى: **(**وإنْ أطعتموهم إنّكم لَخاسرون**)**.

وأمّا لام (قد) و (سوف) فقد أبانت عن نفسها لبعض النحاة أنّها لام التوكيد فحسب، وأنّ تقدير القسم قبلها تكلّف لا مسوّغ له.[٣]

وهكذا نستطيع أن نقول مطمئنّين: إنّ تقدير القسم في الكلام لم يكن تلبيةً لنداء الدلالة ولا استجابةً لحاجة المعنى، بل كان مطلباً للصناعة النحوية فحسب. ولو تأمّلت جميع المواضع التي يقدّر النحاةُ فيها القسمَ محذوفاً، لم تجد ذلك القسم قد أضاف إلى الكلام دلالةً لم تكن فيه قبل التقدير. إنّ معنى التوكيد قائمٌ مع اللام الموطّئة ومع اللام الرابطة ومع اللام الداخلة على

(١) ديوانه: ق٦ ص٦٣ وفيه:لم تلفنا، ولا شاهد فيه حينئذ،وما اثبتّه هو رواية ابن عقيل في شرحه على الألفية ٢: ٣٨٣.
(٢) معاني الفرّاء ١: ٦٧ – ٢: ١٣١.
(٣) انظر الجنى الداني: ١٢٥ ــ ١٢٦.

(قد) و(سوف) قبل تقدير القسم، فأيّ حاجة معنويّة لتقدير القسم؟ صحيحٌ أنّ القسم الملفوظ يجتمع مع اللام الرابطة أو مع (إنّ) أو مع (لقد) فيكون في الكلام توكيدان: توكيد تلك الأدوات وتوكيد القسم، فلا تكون وظيفة القسم حينئذٍ زيادة التوكيد فحسب، بل القسمُ حينئذٍ يفيد بلفظه الدلالةَ على عظم التوكيد. وعلى كلّ حال فإنّ التوكيد لمّا كان معنىً أسلوبياً زائداً على المعنى الأصليّ للجملة لم يصحّ أن يقدّر محذوفاً، لأنّ المعاني الأسلوبية لا بدّ أن يكون لها في الكلام أدوات ظاهرة، ولستُ أعلم أنّ في الأدوات الأسلوبية ما يصحّ أن يقدَّر محذوفاً إلاّ همزة الاستفهام وهمزة النداء لاختزال صوت الهمزة ولدلالة الأداء عليها في سياق الاستفهام وسياق النداء، وأمّا القسمُ بجملته فهو ليس من الأدوات وإنْ اشترك مع أدوات التوكيد في إفادة التوكيد، وهو بعدُ ليس بينه وبين الهمزة في اختزال الصوت أدنى نسب. ويكون الأمرُ أعظمَ حين يُدَّعى أنّ القسم محذوف مقدّر في القرآن الكريم، ممّا يكون معه تقديرُ قَسَمٍ لا دليل عليه من المعنى واجتلابُ لفظ يستغني عنه فهمُ النصّ القرآنيّ. ولا ينقضي العجب من مفسّري القرآن الكريم ومعربيه إذْ يلجؤون إلى هذا التقدير وهم يعلمون أنّ اليمين عند الفقهاء لا ينعقد إلاّ بلفظ يفصح عنه، فكيف يسمحون لأنفسهم أنْ يقدّروا اليمين في القرآن الكريم وليس بين يديهم لفظ حاملٌ لمعناه ؟!

لا ينبغي أن يظنّ أنّ هذه المقالة تهدم أصلاً من أصول النحو أو تزري بأحدٍ من أهله، معاذ الله أن يكون هذا هو الغرض، إنّما الغايةُ أن يتوجّه المشتغلون بالنحو إلى إدامة النظر في صنيع أولئك العظماء من الأجداد ومراجعة ما سطّروه، لعلّهم بذلك ييسّرون عسيراً أو يجلون غامضاً أو يزيلون إشكالاً، ولعلّ هذا النحو ينزع عنه شوائب علقت به في مسيرته الطويلة، فيكون حينئذ أقربَ من الأفهام وأحبَّ إلى النفوس.

والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع

ــ إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ــ مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
ــ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
ــ البحر المحيط: لأبي حيّان الأندلسيّ، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
ــ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ): لمحمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ، دار الكتب المصرية، ١٩٤٦م.
ــ جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبريّ): لأبي جعفر محمد بن جرير الطبريّ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠م.
ــ جامع الدروس العربية: للشيخ مصطفى الغلاييني، مراجعة الدكتور محمد أسعد النادريّ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٩٨م.
ــ الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٣م.
ــ ديوان الأعشى: دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.
ــ شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: لرضيّ الدين محمد بن الحسن الإستراباذيّ، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
ــ الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
ــ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله بن محمود الزمخشريّ، دار المعرفة، بيروت.
ــ معالم التنزيل (تفسير البغويّ): لأبي محمد الحسين بن مسعود البغويّ، تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ١٩٩٧م.
ــ معاني القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
ــ معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السريّ الزجّاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
ــ معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الأولى، الكويت، ٢٠٠٠م.
ــ النحو الوافي: لعبّاس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.

/ /